مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

بيان صحفي

حظر

يُحظر اقتباس محتويات كل من هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل **12 أيلول/سبتمبر 2012، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش(الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، والساعة 19/00 بتوقيت جنيف، والساعة 22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 2/00 من يوم 13 أيلول/ سبتمبر 2012 بتوقيت طوكيو)**

*UNCTAD/PRESS/PR/2012/30
Original: English

تقرير الأونكتاد يشير إلى أن التقشف لم يؤدّ إلى النمو؛ ومازال هناك حاجة إلى سياسات حكومية داعمة

النتائج تدعم تحذيرات الأونكتاد السابقة: البلدان النامية معرضة للخطر لأن التخفيضات المالية وإصلاحات سوق العمل في البلدان المتقدمة تعوق الانتعاش الاقتصادي

جنيف، *12 أيلول/سبتمبر 2012* – يؤكد **تقرير التجارة والتنمية 2012**[1] كما تنبأ اقتصاديو الأونكتاد فأن التقشف المالي وضغط الأجور يزيدان من ضعف النمو في البلدان المتقدمة بدون تحقيق النتائج المتوقعة المتمثلة في خفض العجز المالي وخلق فرص العمل وتجدد الثقة في الأسواق المالية.

وقد صدر اليوم "**تقرير التجارة والتنمية 2012**" تحت عنوان "**سياسات النمو الشامل والمتوازن**"، والذي يركز أساساً على عدم المساواة في الدخول، ويشير إلى أن تقليص الفجوات المتسعة في الثروة والدخل لن تكون له منافع اجتماعية فحسب، بل سيؤدي أيضاً إلى نمو اقتصادي أكبر. (انظر UNCTAD/PRESS/PR/2012/31).

---

* بيانات للاتصال: Press Office, +4122 917 5828, press@unctad.org, http://unctad.org/en/pages/Media.aspx.

(1) **التقرير** (رقم المبيعات E.12.II.D.6, ISBN-13: 978-92-1-112846-8) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Nations Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. والسعر هو: 55 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية، وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, https://unp.un.org.

ويبين تقرير التجارة والتنمية 2012 أن العديد من البلدان النامية تدعم الطلب والنمو المحليين بسياسات اقتصادية لمواجهة التقلبات الدورية. لكن يؤكد التقرير أنه ليس بوسع تلك البلدان تجنب حدوث بطء اقتصادي في نفس الوقت الذي تتعرض فيه تلك الدول للتأثر المستمر للتدهور في الاقتصادات المتقدمة.

وقد وجه الأونكتاد طيلة العامين الماضيين تحذيرات من تعجّل عدد من البلدان المتقدمة في الانتقال من تدابير التحفيز الاقتصادي إلى تخفيضات الميزانيات الحكومية. ونتيجة لذلك، تواصل ركود و ضعف الطلبً على السلع والخدمات، بسبب عدم وجود إنفاق حكومي كاف لبث قدر من النشاط في الأسواق المحلية. وبدلاً من زيادة ثقة قطاع الأعمال التجارية والأسواق المالية، دفع هذا النهج العديد من الشركات إلى التشاؤم بشأن المستقبل و إلى العزوف عن الاستثمار في إنتاج جديد أو توظيف عمال جدد.

الاتجاهات العامة

ينبه التقرير، في استعراضه للاتجاهات السائدة في الاقتصاد العالمي، إلى بطء النمو الذي تشهده جميع مناطق العالم، والذي يرجع جزئياً إلى تدابير التقشف التي تعوق الطلب في أسواق البلدان المتقدمة الرئيسية، وتحد بالتالي من توقعات البلدان النامية في مجال التصدير. ويشير التقرير إلى أن عدداً من البلدان النامية تواصل تنفذ سياسات مضادة للتقلبات الدورية لدعم الطلب المحلي، ولكن هذه السياسات لن تكفي ما لم يتحسن النمو في الاقتصادات المتقدمة الكبرى.

وتبين الأرقام الواردة في التقرير أن النمو العالمي تراجع من 4.1 في المائة في عام 2010 إلى 2.7 في المائة في عام 2011. ويتوقع الأونكتاد استمرار الانخفاض في عام 2012 – إلى أقل من 2.5 في المائة.

ويتنبأ التقرير بحدوث تدهور في البلدان المتقدمة حيث لن يتجاوز النمو 1 في المائة هذا العام – ويرجع ذلك إلى تجدد الركود في الاتحاد الأوروبي ونمو ضعيف يقدر بحوالي 2 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

ويُتوقع أن يكون التوسع الاقتصادي في اقتصادات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أقوى خلال عام 2012 – بنسبة 5 في المائة في البلدان المجموعة الأولى و4 في المائة في البلدان المجموعة الثانية – ولكنه سيقل عما تحقق في السنوات السابقة. وقد أصبح العالم النامي، بفضل التقدم المحرز في عدد من الاقتصادات الكبرى، أقل اعتماداً من ذي قبل على الاقتصادات المتقدمة، و كذلك أصبح لديه طلباً محلياً أكثر قدرة على التكيف. ويشير التقرير إلى أن حوالي 74 في المائة من نمو الناتج العالمي الذي شهدته الفترة الممتدة بين عامي 2006 و2012 قد تحقق في البلدان النامية، مقابل نسبة 22 في المائة فقط في البلدان المتقدمة. وعلى العكس من ذلك، كانت البلدان المتقدمة، في الثمانينات والتسعينات، تستأثر بنسبة 75 في المائة من النمو العالمي، وهي نسبة انخفضت إلى ما يزيد قليلاً عن 50 في المائة بين عامي 2000 و2006.

وفقاً للتقرير، لا تزال البلدان النامية عرضة لضعف الطلب على صادراتها من الاقتصادات المتقدمة، ومن المرجح أن يظل الوضع على حاله مع تواصل برامج التقشف، وبخاصة مع شدة تأثيرها في أوروبا. ويتجلى هذا الاتجاه في ركود أحجام الصادرات الموجهة إلى أسواق البلدان المتقدمة، وفي اتجاه أسعار السلع الأساسية نحو الهبوط منذ الربع الثاني من عام 2011. وعلاوة على ذلك، يؤكد التقرير أن عدم الاستقرار المالي الذي تشهده البلدان المتقدمة يؤثر في التدفقات المالية نحو اقتصادات الأسواق الناشئة ويزيد من التقلبات الملازمة لأسعار السلع الأساسية.

وقد حذر الأونكتاد من برامج التقشف منذ عام 2010، مشيراً إلى ان المشاكل لم تشخيص تشخيصاً سليماً – حيث حذر الأونكتاد أن التحدي الذي يواجه الانتعاش ليس هو تصاعد الدين الحكومي، بل نقص الطلب المحلي. ونبه **تقرير التجارة والتنمية 2010** إلى أن "هناك احتمالاً كبيراً لأن يؤدي سحب الحفز المالي قبل استعادة قوة الاستهلاك والاستثمار المحليين إلى تعرض الانتعاش الاقتصادي للخطر".

ويفيد تقرير هذا العام بأن تلك المخاوف قد تأكدت، وأن المشكلة الرئيسية التي تعوق الانتعاش من الركود العالمي هي الضغوط الانكماشية في البلدان المتقدمة. وتشمل هذه الضغوط تعديلات كشوف الميزانية في القطاع الخاص، وارتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي يخفض إيرادات الأسر ويعوق استهلاكها، واندفاع الحكومات قبل الأوان نحو تقليص ديونها. ولا تعكس تلك السياسات سوء تشخيص لأسباب الأزمة فحسب – فارتفاع العجز المالي كان نتيجة للأزمة وليس سبباً فيها – بل تستخف أيضاً بالآثار السلبية المترتبة في الاقتصاد الكلي على السياسات التي تقيد الطلب في خضم الركود. فمع تعثر النمو، كانت الإيرادات الضريبية وإجراءات تصحيح الوضع المالي دون مستوى التوقعات في عدة بلدان، وعجزت عن إعادة الثقة إلى المستثمرين. ويذهب التقرير إلى ضرورة التصدي لتصاعد الدين الحكومي، ولكن ذلك سيتحقق في الأمد الطويل باستعادة النمو والإيرادات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، لما كانت سياسات ضغط الأجور في البلدان المتقدمة تزيد من ضعف ديناميات النمو، فهي تنحو إلى رفع معدلات البطالة بدلاً من تحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل. ويؤكد **تقرير التجارة والتنمية 2012** أن خفض تكاليف العمل في كثير من البلدان التي تربط بينها علاقات تجارية متينة، في آن واحد، لن يؤدي إلى تحسن كبير في القدرة التنافسية في أي منها، وسيأتي بنتائج عكسية، لأنه سيقيد الطلب المحلي في كل مكان.

ويشدد التقرير على أن الإصلاحات الهيكلية لا يمكن أن تكون بديلاً لسياسات الاقتصاد الكلي الداعمة. غير أنها يمكن أن تسهم في الانتعاش عندما تنشئ شبكات الأمان الاجتماعي أو تعززها، وتوسع الدور الاقتصادي الداعم الذي تضطلع به الدولة، على نحو ما تشهده عدة بلدان نامية. ووفقاً للتقرير، ينبغي أن تعالج الإصلاحات أيضاً الأسباب الجذرية للأزمة بإصلاح النظم المالية الوطنية والدولية، وعكس مسار الاتجاه نحو زيادة التفاوت في الدخل الذي تعاني منه معظم البلدان منذ الثمانينات. ويشير التقرير، مع ذلك، إلى أن الإصلاحات المقترحة حالياً في عدد من البلدان المتقدمة (بما في ذلك السياسات المتعلقة بمرونة العمل) تنحو إلى زيادة خفض الأجور الحقيقية، والحد من الطلب المحلي، وتوسيع فجوات الدخل.

*** ** ***